معهد التخطيط القومى

لقـــاء الخبراء

سلسلة أوراق اقتصاديـــة

العـــدد رقم (٣)

سبتمبر

٢٠٠٥

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر-القاهرة مكتب بريد مدينة نصر رقم ١١٧٦٥

A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765 Nasr City

معهد التخطيط القومي

لقاء الخبراء

سلسلة أوراق اقتصادية

العدد رقم (٣)

سبتمبر

٢٠٠٥

تقديم

يصدر العدد الثالث من سلسلة الأوراق الاقتصادية لمتابعة أهم القضايا الجارية علي الساحة الاقتصادية،ويمثل أيضا محصلة ونواتج لقاءات الخبراء بالمعهد لتطرح مقترحات وتصورات للحلول الممكنة لما تثيره هذه القضايا .

ويتناول هذا العدد عدة موضوعات هى علي الترتيب :

- التعدى على الأراضى الزراعية : الأسباب ووسائل الحماية
- القطاع غير المنظم : المفاهيم - المشاكل
- برنامج دعم الغذاء في مصر

هذا وقد شارك فى إعداد الأوراق الخلفية أساتذة وخبراء هم على ترتيب ورود الموضوعات ..

- أ.د . عبد القادر دياب
- أ. د. عزيزة عبد الرازق ، د. أبو الفتوح أبو العطا ، أ. محمد محمد مرسى
- أ.د. علا سليمان الحكيم

وتأمل لجنة الندوات والمؤتمرات بالمعهد فى أن يكون كل ما تقدمه هذه السلسلة الاقتصادية ملبياً لاحتياجات رسم السياسات واتخاذ القرارات في ضوء رؤى علمية لبعض المتخصصين والتنفيذيين وذوى الاهتمام.

والله ولى التوفيق ،،

منسق لجنة الندوات والمؤتمرات

(أ.د/فادية محمد عبد السلام)

ورقة للمناقشة

حول

"التعدي على الأراضي الزراعية"
"الأسباب ، ووسائل الحماية"

اعداد

أ.د. عبد القادر دياب

مستشار ومدير مركز

دراسات الاستثمار وتخطيط وادارة المشروعات

بمعهد التخطيط القومي

مقدمة :

على الرغم من الزحف العمرانى المتواصل على الأراضى الزراعية منذ بداية عقد الستينات وحتى الوقت الراهن إلا أن هذه القضية لم تحظى بالمناقشات والإهتمام الجاد من قبل المؤسسات الرسمية والشعبية إلا في الوقت الحاضر أمام الشعور بالنتائج السلبية لهذه الظاهرة على الأمن الغذائى للمجتمع وأبعادها الإقتصادية غير المباشرة على التنمية الإقتصادية بشكل عام. وإذا كانت قضية الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية لم تحظى بالمناقشات والإهتمام الكافى في العقود القليلة الماضية فإن ذلك قد يعزى إلى صغر معدلات النمو في هذه الظاهرة (بالقياس إلى مساحة الأراضى الزراعية) من ناحية، وكبر حجم الأهداف المعلنة لخطط التنمية الزراعية حول المساحات المستهدف إستصلاحها وإستزراعها من الأراضى الجديدة من ناحية أخري وهو ما يمكن أن يستنتج منه إمكانية تعويض النقص في مساحة الأراضى الزراعية القديمة والناشئ عن الزحف العمرانى عليها، مع تحقيق إضافات إليها من الأراضى الجديدة. فإذا كانت مساحة الأراضى الزراعية تقدر مع بداية عقد الستينات من القرن الماضى بنحو ٦,١ مليون فدان، وإذا كان ما أستقطع منها لأغراض التعمير وغيرها (بتبوير وتجريف) خلال الفترة ١٩٨٣- ١٩٩٥ (وعلى سبيل المثال) يقدر بنحو ٨١,٥ ألف فدان[1] وبمتوسط سنوي يبلغ نحو ٦,٣ ألف فدان وبما نسبته ٠,١% من إجمالى مساحة الأراضى الزراعية في بداية عقد الستينات، إلا أن الأهداف المعلنة لخطط التنمية الزراعية حول إستصلاح الأراضى الجديدة بغرض الزراعة تراوحت تقديراتها المخططة ما بين ١٠٠-١٥٠ ألف فدان سنويا خلال هذه الفترة، وبنسبة تتراوح ما بين ١,٦%-٢,٥% من مساحة الأرض الزراعية في بداية عقد الستينات.

إن الحد الأمثل لما يجب أن تكون عليه مساحة الأراضى الزراعية وعند أدنى مستوياتها بغرض الحفاظ على متوسط نصيب الفرد منها وظهور نتائج التنمية الزراعية على المجتمع الزراعي والإقتصاد الوطنى (من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية) يستلزم زيادتها بمعدلات سنوية مماثلة لمعدل الزيادة في التعدادات السكانية، والتى بلغت نحـــــو

---

[1] منتدي العالم الثالث، الزراعة والغذاء في مصر، مكتبة دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١.

٦٦,٥٥٢ مليون نسمة مع بداية عام ٢٠٠١ مقابل ٢٦,٠٨٥ مليون نسمة في عام[١] ١٩٦٠. فإذا كان معدل النمو السنوي في أعداد السكان خلال الفترة ما بين هذين العامين يقدر بنحو ٢,٣٦%، فإن الحد الأمثل لمساحة الأراضى الزراعية عند أدنى مستوياته في ظل هذه الفرضية يفترض أن يصل إلى نحو ١٥,٥١ مليون فدان مع بداية عام ٢٠٠١. ومع ذلك فمن الملاحظ وجود فجوة كبيرة ما بين الأهداف التقديرية المعلنة لخطط التنمية الزراعية حول إستصلاح الأراضى الجديدة، وإنجازاتها الفعلية في هذا الشأن، حيث تشير الإحصاءات عن المساحات المستصلحة من الأراضى الجديدة إلى أنها بلغت نحو ١٢٧٨ ألف فدان خلال الفترة ما بين ١٩٥٢، ١٩٦٨/٦٧ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٨٥,٢ ألف فدان خلال هذه الفترة، يضاف إليها مساحة تبلغ نحو ٨٧,١ ألف فدان تم إستصلاحها خلال الفترة ما بين عامي ١٩٦٩/٦٨، ١٩٧١/٧٠ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٢٩,٠ ألف فدان خلال هذه الفترة. أما الأراضى المستصلحة خلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٢/٧١، ١٩٩٦/٩٥ فبلغت نحو ١٦٧٧,٤ ألف فدان وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٦٩,٩ ألف فدان خلال هذه الفترة، بينما أنخفض هذا المعدل في السنوات التالية حيث بلغ إجمالى المساحات المستصلحة خلال الفترة ١٩٩٧/٩٦- ٢٠٠٣/٢٠٠٢ نحو ١٧٤,٥ ألف فدان وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٢٤,٩% ألف فدان[٢] . وليصل بذلك إجمالى المساحات المستصلحة من الأراضى الجديدة خلال الفترة منذ عام ١٩٥٢ إلى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ نحو ٣٢١٧,٠ ألف فدان وبمتوسط سنوي يبلغ نحو ٦٤,٣ ألف فدان. فإذا ما أضيفت هذه المساحات إلى مساحة الأراضى الزراعية القديمة المنزرعة عام ١٩٥٠ والتى تقدر بنحو ٥,٩ مليون فدان[٣] لكان من المفترض أن يصل إجمالى مساحتها في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ نحو ٩,١ مليون فدان (بإفتراض غياب الزحف العمرانى عليها). وإذا كانت تقديرات الأراضى المنزرعة حالياً تذهب إلى تقديرها بما يقرب من ٧,٥٤٣ مليون فدان[٤] في عام ٢٠٠٢ لكان معنى ذلك إستقطاع ما يقرب من نحو ١,٥٥٧ مليون فدان من الأراضى الزراعية القديمة والجديدة المستصلحة خلال الفترة ما بين عامي ١٩٦٠، ٢٠٠٢ وبمتوسط سنوي يبلغ نحو ٣٧,٠ ألف فدان سنويا خلال هذه الفترة.

إن الإستقطاعات من الأراضى الزراعية بسبب الزحف العمرانى عليها (في ضوء التقديرات المشار إليها) يهدر ما يقرب من ٥٨% من الأنجازات الفعلية لبرامج إستصلاح

---

[١] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوي، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٤.
[٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوي، مرجع سابق، ص ٢٦٨.
[٣] منتدي العالم الثالث، الزراعة والغذاء في مصر، مرجع سابق، ص ٣٧.
[٤] قدرت من : وزارة الزراعة، نشرة الدخل الزراعي القومي لعام ٢٠٠٢.

الأراضى الجديدة خلال الفترة المشار إليها وبمعيار المساحة، فضلاً عن ما يترتب عليه من إهـــدار لأراضى زراعية قديمة خصبة ومرتفعة الإنتاجية (بالقياس إلى إنتاجية الأراضى الجديدة)، وهو ما يمثل وبطبيعة الحال وبطريقة غير مباشرة إهدار جانب من ثمار برامج النهوض بالإنتاجية الزراعية، وهو ما يمثل في النهاية تهـــديداً للأمن الغذائى للمجتمع المصري، فضلاً عن ما لذلك من تبعات إقتصادية أخري على جهود التنمية الإقتصادية بشكل عام، وهو ما يستلزم بالضرورة بحث قضية إهـــدار الأراضى الزراعية من حيث الأسباب، ووسائل الحماية، وهو ما تهدف إليه التصورات المطروحة في هذه الورقة بغرض إثارة النقاش حول هذه القضية والخروج بتصور متكامل حول وسائل الحماية في ضوء الإعتبارات الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع الزراعي والوطنى.

١- العوامل المسئولة عن الإهدار في الأراضى الزراعية:

على الرغم من تعدد العوامل المسئولة عن الإهدار في الأراضى الزراعية، وصعوبة الفصل فيما بينها كعوامل مستقلة لما يوجد بينها من علاقات إرتباط وتداخل، إلا أنه بالإمكان مناقشتها وتحديدها في العوامل التالية:

(١/١) النمو والتزاحم السكانى بالمساحات المأهولة والمنزرعة:

إن نمو التعداد السكانى لمصر وبمعدل ٢,٣% سنويا خلال السنوات ١٩٦٠-٢٠٠٠ لم يصاحبها زيادة المساحات المأهولة والمنزرعة بنفس المعدل وبما يعنى تزايد الكثافة السكانية عليها وتناقص نصيب الفرد منها ليصل إلى نحو ٠,٢١ فدان من المساحة المأهولة في عام ١٩٩٧، مقابل ٠,٤ فدان في عام ١٩٥٠، مع انخفاض نصيبه من الاراضى المنزرعة من ٠,٣ فدان في عام ١٩٥٠ إلى ما يقرب من ٠,١٣ فدان في عام ١٩٩٧.[1] ومن الطبيعى أن يصاحب تزايد الكثافة السكانية بالمساحات المأهولة والمنزرعة تزايد الحاجة إلى مشروعات الإسكان والخدمات مما فرض بدوره الحاجة إلى إستقطاع مساحات من الأراضى الزراعية لهذه الأغراض حيث تركز السكان (بالمـــدن والقـــري) في محيط الأراضى الزراعية. وهنا فإن التساؤل التالى يطرح نفسه: هل النمو السكانى في حد ذاته يعد بالعامل المسئول عن ذلك أم السياسات والبرامج المتصلة بزيادة المساحات المأهولة والمنزرعة؟.

---

(1) منتدي العالم الثالث، الزراعة والغذاء في مصر، مرجع سابق، ص ٢١.

(٣/١) غياب حماية الأراضي الزراعية كهدف أمام برامج وسياسات التنمية:

إذا كانت برامج وسياسات التنمية المعاصرة تتضمن حماية الأراضى الزراعية كهدف لها بما تتضمنه من إنشاء للمدن الجديدة وإستصلاح وإستزراع الأراضى الجديدة بالمناطق الصحراوية غير المأهولة، إلا أن غياب هذا الهدف قد صاحب البرامج والسياسات السابقة حيث لم يكن وليد اليوم. كما يمكن الإدعاء بوجود هذا الغياب جزئياً مع البرامج والسياسات القائمة. وبداية وللتعبير عن ذلك يمكن طرح بعض التساؤلات : هل تنحصر مسئولية إستقطاع الأراضى الزراعية لأغراض الإسكان والمشروعات الخدمية على المدن أم القري أم على كلاهما ؟. وهل يتسق توطين الكثير من المشروعات الصناعية مع تحقيق هذا الهـدف. ومن المؤكد أن الإجابة على التساؤل الأول تنطوي على مشاركة كل من المدن والقـري في هذه المسئولية. ومع ذلك فقد نشأ عن سياسات الإدارة المحلية خلال الفترة منذ عام ١٩٦٠ وحتى الوقت المعاصر زيادة أعـداد المدن (عواصم المحافظات والمراكز) في محيط الأراضى الزراعية القديمة حيث تحويل بعض القـري إلى مدن ومراكز، حيث أزدادت أعداد المدن بالوجه البحري لتصل إلى نحو ١٠٨ مدينة في عام ١٩٩٦، مقابل ٦١ مدينة في عام ١٩٦٠، كما أزدادت أعداد المدن بالوجه القبلى من ٥٦ مدينة خلال العام الأخير لتصل إلى ٧٨ مدينة في عام ١٩٩٦. كما تزامن مع ذلك أيضاً تحويل بعض العزب، والتوابع للقري إلى قري مستقلة حيث أزدادت أعداد القري بالوجه البحري من ٢٣٦١ قرية في عام ١٩٦٠ لتصل إلى ٢٤٦٨ قرية في عام ١٩٩٦، وإن انخفضت أعدادها بالوجه القبلى إلى ١٦٦٤ قرية خلال العام الأخير (مع تحويل بعض القري إلى مراكز أو مدن) مقابل ١٦٨٢ قرية في عام ١٩٦٠[١].

إن تحويل القري إلى مدن أو مراكز إلى جانب تحويل بعض التوابع لها إلى قري في محيط الأراضى الزراعية القديمة يتطلب بالتبعية التوسع في المشروعات الخدمية بالمدن والقري الناشئة عن ذلك (تعليم ، وصحة، وطرق، ونقل...ألخ) وهو ما يتبعه بالتالى الحاجة إلى التوسع في الإسكان الإدارى بها إلى جانب ما يلزمها من توسعات في شبكة الطرق والنقل. إضف إلى ذلك أيضاً أن هذا التحول في حد ذاته يعد كعامل جذب لسكان المناطق المحيطة بالمدن والقري الناشئة إلى الإنتقال والتوطن بها ومن ثم زيادة الطلب على الوحدات السكنية بها (وحيث يغلب على المنتقلين الإحتفاظ بمقار سكنهم السابقة).

---

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوي، القاهرة، يونيو ٢٠٠١.

ويضاف إلى ما سبق أيضاً أن خطط التنمية الصناعية كان يغلب عليها توطين مشروعاتها داخل حيز المدن والقري في دائرة الأراضى الزراعية القديمة، حيث أستقطعت هذه المشروعات مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية فضلاً عن ما يمثله تواجدها من عامل مساعد على التكـــدس السكانى في محيط هذه الأراضى.

(٣/١) إرتفاع تكلفة الفرصة البديلة لإستخدامات الأرض الزراعية في الزراعة:

استمرت السياسة الزراعية ولسنوات طويلة على الابقاء على أسعار المنتجات الزراعية عند مستويات منخفضة بغرض دعم المستهلك النهائى لها وتوفيرها للصناعات المحلية بأسعار مناسبة لتحفيزها على الإنتاج والتوسع، وهو ما صاحبه تدنى العائد على إستخدام الأرض الزراعية في أغراض الإنتاج الزراعي في نفس الوقت الذي يرتفع فيه العائد على استخداماتها في الأغراض غير الزراعية، مما حفـــز أصحاب أو حائزي الأراضى الزراعية إلى تحويل استخداماتها إلى الأغراض غير الزراعية.

(٤/١) التعدي على أو إهدار الأرض الزراعية بالقانون:

على الرغم من وجود التشريعات والإجراءات الإدارية التى تهدف إلى منع التعدي على الأراضى الزراعية، إلا أن هناك الكثير من الحالات التى إستطاع فيها أصحاب هذه الأراضى الحصول على تصاريح للبنـــاء عليها من الجهات الرسمية مستغلين في ذلك ثغرات في القانون الذى يسمح لأصحاب هذه الأراضى بالبناء عليها لأغراض السكن والمنافع الزراعية في حدود مساحة (أو نسبة) محددة منها. وهنا يأتى التساؤل والتعجب... أين كان يقيم أصحاب هذه الأراضى من قبل؟ وفي مجتمع زراعي قديم ومستقر لسنوات طويلة.

(٥/١) تغير السلوكيات والقيم الإجتماعية للأسرة الزراعية:

لقد أستمر المجتمع الزراعي منذ القدم وحتى عقود قليلة مضت على وجود الأسرة الكبيرة التى تمتد إلى الجد وتقيم في مسكن واحد، وحيث يقيم الأبناء المتزوجون في حجرة واحدة داخل المسكن. إلا أن العصر الحديث يشاهد تغير هذه السلوكيات والقيم حيث يسعى الشباب المقـــبل على الزواج إلى الإستقلال عن الأسرة في مسكـــن منفرد، ومن ثم صغر أعداد أفراد الأسرة، وزيادة الطلب على الأراضى لأغراض السكن. وقد يشير

إلى ذلك إنخفاض متوسط عدد أفراد الأسرة من نحو ٥,٧ فرد في عام ١٩٦٦ إلى نحو ٤,٨ فرداً في عام ١٩٩٦ بالمحافظات غير الحضرية.

(٦/١) التوجهات المعاصرة لسياسة إستصلاح وإستزراع الأراضى الجديدة:

اتجهت السياسة المعاصرة لإستصلاح وإستزراع الأراضى الجديدة وعلى النقيض من السياسة السابقة لها إلى تخصيص الجانب الأكبر من المساحات المستهدفة على كبار المستثمرين، والمستثمرين القادرين على تحمل تكاليف إستصلاح هذه الأراضى، وهو توجه يجعل من هجرة سكان الريف إلى هذه المناطق أمراً غير ملموساً، حيث يغلب على المستثمرين الجدد توفير إحتياجاتهم من الأيدى العاملة عن طريق التأجير مع إحلال الآلة محل العمل البشري، وحيث يغلب على العمالة المستأجرة في هذه المناطق الإحتفاظ بمساكنهم المتواجدة في مناطق توطنهم الأصلية في محيط الأراضى القديمة. كما أن تخصيص مساحات كبيرة من الأراضى الجديدة لكبار المستثمرين إنما يعنى غياب الفرص أمام صغار المزارعين والأسر الزراعية غير الحائزة للأرض الزراعية للإنتقال والهجرة إلى مناطق الأراضى الجديدة بالصحراء، والتى يعد تملك وحيازة هذه الأراضى هو الحافز على الإنتقال إليها من قبل هذه المجموعات.

٣-أدوات ووسائل مساعدة على حماية الأراضى الزراعية:

إذا كانت المدن والقري (خاصة التى لا يتواجد لديها ظهير صحراوى) تشترك في الزحف على الأراضى الزراعية القديمة أمام النمو والتزاحم السكانى بها، فإن التفكير في أدوات ووسائل فعالة لحماية الأراضى الزراعية يصبح أمراً حيويا أمام قضية الأمن الغذائى (بل والتنمية الإقتصادية) للمجتمع المصري. كما أن التفكير في مثل هذه الأدوات والوسائل لايمكن أن يدعي معه أنها ستوقف الزحف العمرانى على الأراضي الزراعية كلية خاصة على المدي القصير، بل يمكن الادعاء أنها ستخفف من معدلات الزحف على هذه الأراضى على المدي القصير، مع إمكانية منعه على المدي الطويل. ومن بين هذه الأدوات والوسائل ما يمكن ذكره فيما يلى:

(١/٣) إعادة النظر في توجهات السياسة الحالية لإستصلاح وإستزراع الأراضي الجديدة:

يمكن الإدعاء بأن تملك وحيازة الأراضى الزراعية أمام صغار المزارعين وغير الحائزين لأراضى زراعية منهم يعد هو الحافز الأول على إنتقالهم والهجرة للتوطن في الأراضى الجديدة بالصحارى. ومن ثم فإن تخصيص الجانب الأكبر من المساحات المستهدف إستصلاحها وإستزراعها بالمناطق الصحراوية لمثل هذه الفئات يمكن أن يخفف من حدة التزاحم السكاني بالقري. وهنا إذا كانت مثل هذه الفئات تعد هى المستهدفة، فإن إختيارها يفترض أن يكون من بين القري التى لايتوافر لديها ظهير صحراوى بالدلتا أو الوادي، حيث هناك المناطق الصحراوية المستهدف إستصلاحها وإستزراعها بالصحارى في سيناء، والساحل الشمالى والتى يمكن أن يستفيد منها الفئات المستهدفة بقري الدلتا، كما أن هناك المناطق المستهدف إستصلاحها بجنوب الوادي والتى يمكن أن يستفيد منها الفئات المستهدفة بالوادي.

(٢/٣) تفريغ المدن المتواجدة في محيط الأراضي القديمة من المصانع القائمة بها:

إن النظر في إعادة توطين الكثير من الصناعات القائمة في هذه المدن خارج محيط الأراضى القديمة يجب أن يكون محوراً من محاور التخفيف من التزاحم السكانى بهذه المدن والتعدي على الأراضى الزراعية في محيطها. فإعادة توطين هذه الصناعات خارج الأراضى القديمة لا يساعد فقط على نقل وهجرة العاملين بها إلى مناطق التوطن الجديدة، بل أنه يساعد أيضا على توجيه المساحات المقامة عليها حاليا هذه الصناعات إلى المشروعات السكنية والخدمية اللازمة للسكان بالمدن التى يتواجد بها هذه الصناعات – ومن بين الصناعات التى يمكن النظر في إعادة توطينها والمقامة على مساحات كبيرة داخل هذه المدن ما يمكن ذكره فيما يلى: صناعة حلج وكبس القطن / صناعة الغزل والنسيج/ صناعة المواد الكيماوية/ صناعة ضرب وتبيض الأرز/ صناعة طحن الغلال/ صناعة المعادن/ صناعة المشروبات والعصائر.... إن غالبية هذه الصناعات تحتفظ بمساحات كبيرة من الأراضى داخل المدن كمخازن لمنتجاتها ومستلزمات إنتاجها فضلاً عن المساحات المستغلة فيما يلزمها من مصانع وإسكان إداري والتى يمكن أن تمثل بديلاً كافيا للتعدي على الأراضى الزراعية بغرض إستغلالها في المشروعات السكنية والخدمية اللازمة للسكان.

(٣/٣) إستغلال مساحة المباني القديمة القائمة والمغلقة بالمدن والقري:

يتواجد بالمدن والقري الكثير من المبانى القديمة والمغلقة (إما بسبب عدم صلاحيتها للسكن أو لأسباب أخري)، والتى يمكن إستغلال المساحات المقامة عليها في أغراض الإسكان والمشروعات الخدمية، وذلك من خلال تحديد أجل معين لأصحابها لإستغلالها في هذه الأغراض أو نزع ملكيتها لإستخدامها في نفس الأغـراض.

(٤/٣) تطوير وتحديث الإسكان الريفي:

إن تطوير أو تحديث الإسكان الريفى لإستيعاب أكبر عدد من السكان في أقل مساحة من خلال النماذج السكنية الملائمة لهذا الغرض يجب أن يكون من بين إهتمامات المتخصصين والمسئولين المعنيين في هذه المجال، .. كما يجب أن يقترن تطبيق هذه النماذج في الريف بوجود التصاريح أو التراخيص من قبل الجهات الرسمية.

(٥/٣) إستغلال المساحات المتاحة حول المرافق العامة الزراعية:

يتواجد بالريف المصري شبكة كبيرة من الترع والمصارف الزراعية العامة والتى يتواجد حول شواطئها شريط طويل من المساحات المتواجد عليها تلال من الأتربة في كثير من المناطق. وإذا كانت غالبية هذه المساحات لا تتناسب مع إقامة مجتمعات سكنية عليها، إلا أنها تصلح وفي كثير من الحالات لإقامة المشروعات الخدمية عليها كالمشروعات الصحية، والتعليمية والطرق وغيرها، وهو ما يستوجب حصرها من قبل السلطات العامة وتحديد أغراض إستخداماتها.

(٦/٣) وقف تحويل توابع القري إلى قري مستقلة أو تحويل القري إلى مدن أو مراكز:

وذلك لأسباب المشار إليها من قبـل .

(٧/٣) التوجهات الملائمة للسياسة الزراعية:

إن توجـه السياسة الزراعية نحو الآخذ بآليات السوق، وإن كان يعد توجها صحيحاً (من المنظور الأقتصادي) من حيث تسعير المنتجات الزراعية وتحديد العائد منها، إلا أن هذا التوجه يجب أن يخلو من تحميل المنتج الزراعي بأعبـاء ضريبية أو تحميله بتكاليف مشروعات الخدمات الزراعية العامة وبمستويات كبيرة تجعل من تكلفة الفرصة

البديلة لإستخدام الأرض الزراعيـــة في الزراعة مرتفعة، ومن ثم إهدارها في الأغراض غير الزراعية.

(٨/٣) الحزم في تنفيذ التشريعات والقرارات الإدارية التي تهدف إلى الحفاظ على الأراضي الزراعية:

لقد صدرت التشريعات والقرارات الإدارية إلى الحفاظ على الأراضى دون إستخدامها في الأغراض غير الزراعية إلا أن نتائج تنفيذها لم تكن على المستوي المنتظر منها، ولقد ظهرت في الوقـــت القـــريب مقـــولة تقنين البناء على الأراضى الزراعية بحجة تلبية إحتياجات الأسر الريفية من الإسكان، وهنا يأتى التساؤل " أيهمـــا له الأولـــوية .. الإسكان أم الأمـــن الغـــذائى؟..

مناقشات وتوصيات
جلسة الخبراء

حول

"التعدى علي الأراضي الزراعية
الأسباب ووسائل الحماية "